٢٠٠ شركة برمجية تعمل في السوق السورية

وزير الاتصالات: صناعة التطبيقات يعول عليها حكومياً في تحسين الاقتصاد الوطني

جنيدي لـ«الوطن»: ٤٠ بالمئة من التطبيقات حصلت على تراخيص وعقوبة لمن تعمل دون ترخيص

رامز محفوظ

أكد وزير الاتصالات والتقانة إياد الخطيب خلال ورشة عمل لتوضيح الإجراءات الإدارية والفنية للتقدم لتراخيص التطبيقات الإلكترونية العاملة على الشبكة السورية أن ورشة العمل وهي الثانية التي أقامتها وزارة الاتصالات بالتعاون مع الشركاء في الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية تهدف لشرح آلية العمل المعتمدة من الوزارة وتوزيع المهام بين الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد والهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات للخروج بمنتج وطني قادر على العمل على الشبكة السورية و ثم الانتقال إلى مرحلة أخرى هي العولمة.

صناعة واعدة

وأشار الخطيب إلى أن صناعة البرمجيات تعتبر من الصناعات الوليدة الحديثة والواعدة في نفس الوقت ورأسمالها رأسمال كبير لذا تتنافس الدول في دعم هذه البرمجيات، مشيراً إلى أن الخدمات المرافقة لهذه الصناعة هي الاستشارية والتدريب والتشغيل والاستضافة وحماية البيانات تعتبر من التوجهات الحديثة التي ظهرت مؤخراً.

وأوضح أن صناعة التطبيقات في سورية أضحت اليوم صناعة معتمدة ويعول عليها حكومياً في تحسين الاقتصاد الوطني والارتقاء بها كي تصبح معتمدة وفق المعايير العالمية بما يمكن من تصديرها إلى الأسواق العالمية.

وأوضح وزير الاتصالات بأن الوزارة عملت خلال المرحلة السابقة منذ عام ٢٠٢٠ وحتى تاريخه على تقييم الوضع الراهن للصناعة البرمجية في سورية وتم الوصول إلى عدة نتائج، فمن حيث الموارد البشرية وبعد التقييم فقد توصلت الوزارة إلى وجود أعداد كبيرة من المبرمجين العاملين في تطوير البرمجيات وهناك العديد من الشركات التي تعنى بهذه التطبيقات وتلبي الاحتياجات المحلية وتسهم في الاقتصاد الوطني.

مضيفاً: وتقوم الجامعات السورية العامة والخاصة بتخريج عدد كبير من المهندسين وخريجي كليات المعلوماتية سنوياً الذين يمكن استثمارهم في تنمية هذه الصناعة في حال توافر الإطار التنظيمي والقانوني الذي يسهم في الاستفادة من هؤلاء الخريجين.

٢٠٠ شركة برمجية

وبالنسبة للشركات العاملة لفت إلى أن الوزارة رصدت وجود نحو ٢٠٠ شركة برمجية تعمل في السوق السورية وبمستويات متعددة من حيث النضوج والمهارة وقد أطلقت الوزارة في عام ٢٠٢٢ برنامج الاعتمادية بالتعاون مع الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية لكن اتضح من خلال التطبيق بأن العديد من هذه الشركات التي تعمل في هذا القطاع تعاني من نقص في الفرق العاملة المستقرة أي إن الشخص يعمل في هذه الشركات وثم يترك عمله بعد نحو السنة تقريباً، إضافة إلى معاناتها في إدارة المشاريع البرمجية سواء في القطاع العام أو الخاص، مشيراً إلى أنه لا يوجد لدى بعض الشركات منهجية في ممارسة صناعة البرمجيات ولم تتحقق الرؤية أو الغاية من هذا البرنامج.

وعن التسويق رأى أن شركات صناعة البرمجيات تحتاج إلى التسويق الداخلي أولاً والنجاح في السوق المحلية ومن ثم الانتقال إلى العمل في الأسواق العالمية من خلال تخصيص الأموال والخبرات والقدرات على التعريف بمنتجاتها محلياً وثم عالمياً، وانطلاقاً من ذلك جاء دور الوزارة بالتعريف بهذه المنتجات من خلال عملها وتواصلها مع غرف الصناعة وغرف التجارة والجمعية العلمية السورية للمعلوماتية كما بدأت بالتواصل مع العاملين في السفارات السورية في العالم من أجل إقامة معارض تخصصية تشارك بها بعض الشركات الراغبة والعاملة في الصناعات البرمجية.

أهداف المرحلة القادمة

وأكد أن هدف الوزارة للمرحلة القادمة تشجيع صناعة البرمجيات والارتقاء بها لكن بشرط الحفاظ على متطلبات أمن المعلومات وضمان حقوق المواطن المستفيد وتنظيم المنافسة بين أصحاب هذه التطبيقات.

ومن هذا المنطق قامت الوزارة في العام الماضي بإصدار الضوابط اللازمة لذلك وحصر هذا الأمر بين الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد التي تصدر الترخيص للعمل على الشبكة وتعتبر الجهة المدافعة عن حقوق المطورين والمبرمجين ليس أمام الجهات الخاصة فقط إنما أمام الجهات العامة مثل هيئة الضرائب والرسوم ووزارة التجارة الداخلية وبعض الجهات الأخرى والهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات التي يعتبر دورها فنياً بحتاً ويقوم على إصدار الضوابط والإرشادات الفنية التي لها الدور الأكبر للارتقاء بالصناعة البرمجية وإلزام أصحاب التطبيقات باتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان أمن المعلومات على التطبيقات والاستضافة المحلية وطريقة التخزين وآلية التحقق وغيرها.

١٥٣ تطبيق الكتروني

وأوضح الخطيب بأنه بعد ورشة العمل السابقة التي أقيمت في الشهر الثالث من العام الماضي وحتى تاريخه ورد إلى الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد ١٥٣ تطبيقاً الكترونياً تجاوز منهم الاختبارات الفنية التي تقوم بها الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات ٤٠ تطبيق فقط وهناك ١٥ تطبيقاً مازالوا قيد الاختبار، وصدرت الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد خلال عام واحد ٢١ ترخيصاً نمطياً وهذا الرقم جيد لكن نطمح أن يكون أكبر أما بالنسبة لبقية التطبيقات فمازالت ضمن الاختبارات الفنية أو أن أصحابها لم يستكملوا بياناتهم أو أنه لم ترد إلى الوزارة موافقة الجهة العامة، مضيفاً بالنسبة للتطبيقات الواردة والتي لا تحتاج لترخيص إنما تحتاج إلى اعتمادية فقط فعددها ٤٠ تطبيقاً تنوعت مابين تطبيقات بنكية أو دفع الكتروني أو خدمات أخرى منهم ٢٥ تطبيقاً قيد الاختبار حالياً في الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات و١٥ تطبيقاً تجاوز الاختبار وحصل على الاعتمادية وباشر عمله.

وأشار إلى أنه من أهم الصعوبات التي تعترض الوزارة بالعمل البطيء في تجاوب الشركات الراغبة بالحصول على الترخيص أو الاعتمادية بتزويد الهيئة الناظمة بالثبوتيات اللازمة أو متابعة التطبيق من الناحية الفنية في الهيئة الوطنية لخدمات تقانة المعلومات.

وختم الوزير بأن التنظيم لا يعني التقييد وسيكون لأصحاب التطبيقات الإلكترونية هيئات معنية ووزارة تدافع عن مصالحهم وتساعدهم في الارتقاء بعملهم بسرعة وتطور وتحقيق منافسة عادلة.

لتوضيح الإجراءات

بدوره بين رئيس مجلس إدارة الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية محمد حسان النجار بأن انعقاد هذه الورشة في هذا التوقيت يأتي تلبية لرغبة كثير من الشركات البرمجية السورية ومطوري التطبيقات العملية لتوضيح إجراءات التقدم للحصول على ترخيص لتطبيق إلكتروني يعمل على الشبكة السورية ومناقشة الشروط المعتمدة والاطلاع على دور الهيئات المسؤولة عن منح الترخيص وتسليط الضوء على المعوقات التي واجهت متقدمي طلبات الترخيص مع الحرص على الاطلاع الدائم على التجارب الناجحة والمستفاد منها.

وقال: لا شك بأن كل الأطراف المعنية بإتمام عمليات الترخيص تملك رؤية وإجراءات لكن هناك تساؤلات واستفسارات عديدة ترد إلى الجمعية من شركات البرمجة ومطوري التطبيقات الالكترونية لابد من الإجابة عليها في هذه الورشة، مشيراً إلى أننا نسعى وتحت إشراف ومتابعة من وزارة الاتصالات لتكون الورشة خطوة مهمة وانطلاقة فاعلة تشجع كل الشرائح المهتمة ببرمجة واستثمار التطبيقات العاملة على الشبكة السورية للاستفادة من التوضيحات من المعنيين بمنح التراخيص.

ضرورة ملحة

من جهته لفت مدير عام الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد منهل جنيدي إلى أن استكمال عمل التطبيقات الإلكترونية والإشراف عليها وتنظيم عملها أصبح ضرورة ملحة للهيئة، لافتاً إلى أن التطبيقات الإلكترونية في سورية بدأت بالتطور أكثر فأكثر حيث بدأت بتطبيقات الخدمات العامة وخدمات التوصيل ونقل الركاب ومن ثم انتقلت إلى الخدمات السياحية والتسويقية وجميع مجالات خدمات المواطنين بحيث أصبحت الخدمات قيمة مضافة أساسية.

وأشار إلى أن الهيئة عملت خلال العام الماضي على استكمال تراخيص هذه التطبيقات وواجهتها عدة مشاكل فمن حيث المبدأ العام مازال يحتاج هذا السوق إلى نضج للعاملين في التطبيقات ونضج للتعامل مع إدارات الدولة ونضج من الإدارات في تفهم متطلباتهم، مشيراً إلى أنه من حق أصحاب التطبيقات من الجهات العامة أن تضمن لهم وجود التطبيقات الآمنة للاستخدام الشخصي والتي تتوافق مع خصوصيته.

وأوضح بأن دور الحكومة أن تكون مشرفة على سوق صناعة البرمجيات ومتابعته والقيام بالواجبات تجاه كل الأطراف، مضيفاً بأن من مصلحتنا نمو وتطور قطاع الاتصالات، مشيراً إلى أن كل التطبيقات التي وصلت للهيئة خلال العام الماضي تتم دراستها والعمل عليها وقدمت الهيئة التسهيلات اللازمة وحوالي ٤٠ بالمئة من التطبيقات التي تقدمت حصلت على تراخيص وهذا الرقم يعتبر جيداً على مستوى قطاع تقانة المعلومات.

مدة محددة

وفي تصريح لـ«الوطن» بين جنيدي بأن المدة المحددة لمنح الترخيص للتطبيق الإلكتروني لا تتجاوز ٤٥ يوماً من تاريخ استكمال كل الأوراق اللازمة والثبوتيات من أصحاب التطبيقات، مشيراً إلى وجود مجموعة متطلبات متاحة لأصحاب التطبيقات مثل دراسة الجدوى الاقتصادية وتقديم مجموعة من الثبوتيات وتحقيق سلامة التطبيق وأي تأخير في تقديم هذه المتطلبات يؤدي إلى حصول تأخير في منح التطبيق.

ولفت إلى أن الاختبارات الفنية التي يشتكي منها أصحاب التطبيقات الإلكترونية أصبحت اليوم ضرورة ملحة للمواطن باعتبار أن وجود تطبيق على جهازه الجوال غير آمن للاستخدام أمر مضر بالمشترك ونحن في الهيئة مصرون على أن يكون أي تطبيق يتم منحه ترخيصاً آمناً للمشترك بالتطبيق.

وعن الإجراءات التي يتم اتخاذها من الهيئة بحق التطبيقات العاملة من دون ترخيص أكد جنيدي بأن هناك مواد في القانون تنظم العقوبات والغرامات والمخالفات بهذا الموضوع، ونحن دائماً نطلب من أصحاب التطبيقات وخصوصاً الناشئة الحصول على ترخيص وبالتأكيد لدى الهيئة أدوات خارج الغرامات والمخالفات قادرة على إخراج التطبيق غير المرخص من السوق السورية بأدوات تجارية منها عدم تمكينه من الربط مع مشغلين آخرين وعدم تمكينه من الربط مع الدفع الإلكتروني وغيرها من الأدوات الأخرى، مشيراً إلى أن متابعة التطبيقات التي تعمل على الشبكة من دون ترخيص تتم من فرق التراخيص والضابطة العدلية في الهيئة ولا توجد إحصائية دقيقة لعددها.

هيئة الاتصالات تدافع عن شركات التطبيقات حتى أمام هيئة الضرائب والتموين

المدة المحددة لمنح الترخيص لا تتجاوز ٤٥ يوماً من تاريخ استكمال كل الثبوتيات

شركة حوالات تحدد سقف التحويل اليومي للشخص الواحد بمليون ليرة لفترة محددة

مصدر في المركزي لـ«الوطن»: سقف التحويل المسموح به ٥ ملايين ليرة..

مدير مصرفي: سقف السحب اليومي من المصارف ٢٥ مليون ليرة ولم ترد تعليمات مخالفة

عبد الهادي شباط

عممت إحدى شركات الحوالات ونقل الأموال (المحلية) على فروعها بتحديد السقف اليومي للحوالات الصادرة للشخص الواحد بمليون ليرة وأن هذا الإجراء مؤقت ونتيجة لأعمال تنظيم نقل الأموال وأن السقف سيعود لما كان عليه بعد الانتهاء من أعمال التنظيم الجديد لنقل الأموال.

وأكدت الشركة أن تحديد السقف اليومي جاء نتيجة لأعمال تنظيم نقل الأموال ولفترة مؤقتة.

وفي متابعة لـ«الوطن» أكد مصدر في البنك المركزي أنه لا تعميم جديداً بخلاف التعميم السابق الذي حدد السقف اليومي للتحويل المسموح به للشخص الواحد بـه ملايين ليرة، ولكن الإجراء الذي حدث اليوم من الشركات الهدف منه هو تنظيم عملية نقل الأموال ومؤقت كما جاء في البيان الصادر عن الشركات، وهو بعلم المصرف المركزي.

بينما أكد مدير في القطاع المصرفي الحكومي أن سقف السحب اليومي من المصارف مازال ٢٥ مليون ليرة ولم يرد أي توجيه أو تعميم بخلاف ذلك وبعض الحالات التي لا تتم تلبية الزبون بكامل سقف السحب اليومي قد يعود لعدم توفر السيولة لدى المصرف ولا يعود لأي توجيه أو قرار جديد بتخفيض سقف السحب اليومي وأن الكثير من المصارف تمنح هذا السقف دون وجود أي مشكلة في ذلك.

وكشف أن اتفاقية أبرمت مؤخراً بين بعض شركات الحوالات وبعض المصارف مفادها أنه في حال عدم استطاعة البنك تلبية طلب الإقراض للزبون يمكن إحالته (بحال رغب) إلى أحد فروع أو مكاتب شركات الحوالات العاملة في السوق المحلية لاستلام أموال قرضه.

وبين أن هذه الخدمة التي يلجأ لها بعض المصارف بسبب عدم توفر السيولة لديها وعدم رغبة الزبون بالانتظار ريثما تتوافر السيولة لدى المصرف للحصول على قرضه، تكون مأجورة وشركات الحوالات تقدم هذه الخدمة للمصرف لقاء عمولات يتفق عليها مع المصرف طالب الخدمة في إطار الاتفاقية المسبقة بينهما حول ذلك.

لكنه اعتبر أن مثل هذا الإجراء بحال كان نافذاً ربما يسهم بنقص السيولة لدى شركة الحوالات (مقدمة هذه الخدمة).

فلاحو القنيطرة يتحاورون حول «دور الدولة في دعم القطاع الزراعي»

الجازع: إعادة النظر في سياسة الدولة نحو القطاع الزراعي ووجود تحفيز لدعم الفلاح في عملية الإنتاج

القنيطرة- خالد خالد

أكد عضو المكتب التنفيذي في الاتحاد العام للفلاحين جزاع الجازع أن القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات الاقتصادية الذي يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي، ويوفر فرص عمل كبيرة، وأنه تعرض خلال الأزمة إلى صعوبات ومعوقات كثيرة بسبب الحصار الجائر على البلاد.

وطالب الجازع الفلاحين بالمشاركة وإبداء الرأي بحرية وموضوعية للإسهام بشكل فاعل في بلورة صورة أكثر وضوحاً حول الواقع الزراعي الراهن والتحديات التي تواجهه، بالإضافة إلى احتياجات الفلاح السوري ومتطلباته من أجل وضع الحلول والتوصيات المناسبة لتطوير دور الدولة في هذا المجال، مشدداً على إعادة النظر في سياسة الدولة نحو القطاع الزراعي ووجود تحفيز لدعم الفلاح في عملية الإنتاج.

بدوره أشار رئيس اتحاد فلاحي القنيطرة فلاح صالح حسن إلى رفع مذكرة تفصيلية حول الصعوبات التي يعاني منه القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في محافظة القنيطرة والحلول والمقترحات من أجل النهوض بهذا القطاع لما له من أهمية كبيرة في حياة أبناء القنيطرة الذين يعتمدون بشكل كبير على الزراعة وتربية الماشية.

وأكد نقيب الزراعيين السابق عدنان خلف الذي ادار الجلسة الحوارية أن الأزمة أعكست سلباً على الفلاح ورغم ذلك ما زال ينتج ويعطي، ولقاء اليوم للخروج من المأزق والتحاور حول الارتقاء بالقطاع الزراعي والاستماع إلى الفلاحين وطرح المعوقات مع المقترحات والبدائل من أجل رفعها للجنة المركزية، والأهم الوصول إلى آلية محددة لدعم المنتج الزراعي، مبيناً أن العملية الزراعية تتكامل من خلال العلم المثمرة فيها أكثر من ١٣٠ ألف دونم، حتى إن خطة الطرق الزراعية غير كافية

قضية المازوت الزراعي ورفع الدعم عن السيارات الزراعية وتخفيض مخصصات الجرارات بشكل كبير، وأن كيس السماد وصل سعره إلى ٥٠٠ ألف، مشيراً إلى أن الفلاح النشيط يحتاج إلى ٣ شروط (جرار وطني- بذار مخزنة- فلاح محترف).

وقال صليبي إن سعر القمح قليل مقارنة مع المواد الأخرى، وإنه كان قبل الأزمة سعر كيلو اللحمة يعادل ١٠ كيلو قمح، واليوم سعر كيلو اللحمة يعادل ٣٢ كيلو قمح.

بدوره اعتبر رئيس جمعية حضر حسين ركاب أن دراسات القائمين على الزراعة فاشلة، فالأشجار المثمرة بحاجة إلى سماد، ومنتجات الريف الشمالي كلها محاصيل إستراتيجية علماً أن مساحات الأشجار حتى إن خطة الطرق الزراعية غير كافية ومساحة الإصلاح قليلة، عدا النفقات الإضافية التي يدفعها المزارع خلال تسويق المحصول إلى أسواق دمشق.

من جانبه أشار رئيس جمعية الزرانية أحمد المفتري إلى غياب الطرق الزراعية في أراضي الجمعية ووسائل الري، ومعظم الأراضي تقع على الشريط الفاصل مع الكيان الصهيوني، وتعرض الفلاحين لإطلاق النار من قوات الاحتلال أثناء عملهم في أراضيهم، مطالباً بإعادة تفعيل دور المكننة الزراعية لدعم الفلاح وارتفاع أجور الفلاحة.

وطالب رئيس جمعية الرفيد موسى الأحمد بتقليص مدة الدورة العلفية للأغنام من خمسة أشهر لشهرين خلال فصل الشتاء لغياب المراعي وضرورة تعديل أسعار الحليب التي لا تتناسب مع أسعار الأعلاف حيث يقوم التاجر اليوم بجمع الحليب بـ٤٥٠٠ للكيلو الواحد في حين يباع بمناطق أخرى بـ٦٥٠٠.

وكشف رئيس رابطة فيق أيمن حمدان أن ١٢ جمعية من أصل ٢٠ جمعية مفعلة فقط في الرابطة والأراضي الزراعية خصبة وتزرع ثلاث مرات في السنة، ولكن الدعم الحكومي غائب عن الفلاح وخاصة في موضوع السماد حيث يحتاج الدونم إلى ١٠ كيلو من السماد، ولكن بعد ارتفاع الأسعار أصبح الدونم يعطي كيلو واحداً، والمفاجأة أن الحكومة ترفع أسعار السماد بشكل دائم، وهذا يشكل عبئاً كبيراً على الفلاح، كاشفاً أن مادة (جريش حلوب) التي تم توزيعها على المربين كانت فاسدة وأدت إلى تسمم الأبقار، والعلاج البيطري مكلف جداً ومرهق على المربي.

وطالب مهدي قوشعة (خبير زراعي) بتخفيض رسوم الجمارك على الآلات الزراعية وضرورة التدخل الحكومي بالسياسة السعرية لكل المنتجات الزراعية وتحسين دخل الفلاح ليبقى ضمن دائرة الإنتاج ويعيش حياة كريمة، مع العمل على زيادة مساحة الزراعات العلفية ضمن الخطة الزراعية وتنظيم عملية الرعي وتشجيع زراعة النباتات الطبية وإحداث جمعية للخيول العربية الأصيلة.

ورأى المزارع أحمد بخشيش وجود ازدواجية الحكومة في صرف التعويضات عن الأضرار حيث تعرض مربو النحل لخسائر كبيرة بسبب الظروف المناخية خلال الموسم الأسبق، لكن لم يتم تعويضهم بأي مبلغ.

واعتبر ياسين العلي أن الفلاح شريك للحكومة وانطلاقاً من ذلك عليها تنفيذ وعودها للقنيطرة بإحداث سوق هال وتفعيل مركز جمع الحليب في نبع الصخر وإحداث مطحنة، إضافة إلى ضرورة تحديد سعر الحليب على سعر الصرف لأن المربي عندما يحتاج لشراء قطعة لآلة زراعية يقوم التاجر بتسعيرها على سعر الصرف مع ضرورة إحداث جمعية لمربي الأبقار.

وطالب عضو اتحاد فلاحي القنيطرة عبد الحكيم الجلاطي بإعادة النظر بالخطة الزراعية وضرورة وجود أشخاص أكفاء قادرين على وضع خريطة زراعية، مشيراً إلى تنفيذ الخطة يحتاج إلى مقومات وتسهيل جذب الاستثمارات في القطاع الزراعي وإعادة النظر في صندوق الدعم الزراعي ودعم المزروعات العلفية (الحكومة تطلب دائم، ولا توفر مستلزمات نجاحها) وغياب الأسواق المحلية لتصريف الإنتاج، وعدم وجود معامل كونسرة وتجفيف الفواكه على أرض المحافظة وانخفاض أسعار المنتجات وتكبيد الفلاح خسائر كبيرة، حيث اضطر أحد المزارعين الموسم قبل الماضي إلى بيع الكيلو بـ٥٠ ل.س كعلف للأبقار.